مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد (06)، العدد (01) / 2021
PISSN : 2572-0198 / EISSN : 2676-1572

محددات توازن الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

Determinants of the balance of trade balance in Algeria during the period 2000-2019

أ.رشيدة جيدل[1] ، أ.د لحسن دردوري [2]
[1] جامعة بسكرة (الجزائر)
[2] جامعة بسكرة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2021/05/16 تاريخ القبول: 2021/05/31 تاريخ النشر: 2020/06/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2019 والتطرق إلى العوامل المحددة لتوازنه وتحليل التركيب السلعي لكل من الصادرات والواردات.

وتوصلنا إلى أن الميزان التجاري الجزائري حقق فائضا موجبا خلال الفترة 2000-2014 تراوح بين الارتفاع والانخفاض في حين سجلت الفترة 2015-2019 عجزا في الميزان التجاري مع سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات رغم الجهود المبذولة لترقية الصادرات خارج المحروقات وتحرير قطاع التجارة الخارجية وكان المحدد الرئيسي لهذه الوضعية (الفائض و العجز) هو تقلبات أسعار النفط الذي تحدده عوامل خارجية.

الكلمات المفتاحية: الميزان التجاري؛ صادرات ؛ واردات؛ سعر النفط؛ سعر الصرف.

تصنيف JEL : F62 ; Q41 ;Q43 ; E14 ; F29.

Abstract:

This study aims to shed light on the status of the Algerian trade balance during the period 2000-2019, also it addresses the determining factors of its balance and to analyze the commodity composition of both exports and imports.

We concluded that the Algerian trade balance achieved a positive surplus during the period 2000-2014, ranging between high and low, while the period 2015-2019 recorded a deficit in the trade balance with the hydrocarbon sector dominating exports despite the efforts made to boost exports apart from the hydrocarbons and to liberalize the foreign trade sector, and the main determinant of this status (surplus and deficit) are fluctuations in oil prices that are determined by external factors.

Keywords: *Trade balance; hydrocarbon exports; imports; oil price; exchange rate.*
Jel Classification Codes: *F62; Q41; Q43; F14; E29.*

المؤلف المرسل: رشيدة جيدل ، rachida.djidel@univ-biskra.dz

مقدمة

يعد قطاع التجارة الخارجية من أبرز القطاعات الذي يحظى بأهمية واسعة لدى مختلف دول العالم فهو يعكس مدى الانفتاح على العالم الخارجي ودرجة اعتماد الدول على بعضها البعض وقدرتها الإنتاجية والتنافسية في مختلف الأسواق الدولية، وفي ظل التطور السريع الذي يشهده التبادل التجاري من تصدير واستيراد للسلع سعت أغلب الدول لانتهاج سياسة تجارية على النحو الذي يضمن لها تحقيق التوازن الاقتصادي وتحسين وضعية الميزان التجاري الذي يتعرض للاختلال سواء في شكل عجز أو فائض جراء عوامل داخلية وخارجية.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة التطورات من خلال الإصلاحات التي قامت بها منذ الاستقلال على مستوى قطاع التجارة الخارجية بدءا من الرقابة وصولا إلى تحرير التجارة الخارجية وتوقيعها لعدة اتفاقيات كاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و اتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر وسعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى تعديلات تزامنت مع هذه الإصلاحات تمثلت في تعديل سياسة سعر الصرف .

وما يميز الاقتصاد الجزائري هو الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات واستخدام إيراداته في تمويل الميزانية وتنفيذ برامج تنموية للنهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية كالتي نفذتها منذ سنة 2001 نتيجة تحسن الوضعية المالية مما أدى إلى زيادة في حجم الواردات ما جعل كل من الميزانية العامة والميزان التجاري رهينة تقلبات أسعار النفط وانطلاقا من الأهمية الكبيرة للميزان التجاري باعتباره مؤشر لوضعية الاقتصاد ودوره في الكشف عن مواطن قوة (فائض) وضعف (عجز) الاقتصاد جاءت هذه الدراسة للكشف عن وضعية الميزان التجاري الجزائري وواقع توازنه ونخص بذلك الفترة 2000-2019 من خلال معالجة الإشكالية التالية:

ما هي العوامل المحددة والمؤثرة على توازن الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2019 ؟

فرضيات الدراسة

وللإجابة على الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

- صادرات المحروقات لها دور كبير في تحديد وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2019 في ظل ضعف هيكل الإنتاج وعدم تنوعه.
- تشكل تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات عائقا أمام تحقيق توازن الميزان التجاري في ظل تقلبات أسعار النفط وأسعار الصرف وتحرير قطاع التجارة الخارجية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الحالة أو الوضع الذي شهده الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2019 باعتباره مؤشر وأداة يعتمد عليه في وضع ورسم السياسة الاقتصادية، كما يؤخذ برصيد الميزان التجاري في تحديد التوازن الخارجي، إضافة إلى معرفة محددات توازنه وتبيين التركيبة السلعية لصادرات وواردات الجزائر .

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحليل وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2019 والعوامل المؤثرة على توازنه وتحليل التركيب السلعي بالاعتماد على معلومات تم استخلاصها من مراجع وإحصائيات ذات صلة بموضوع الدراسة.

قسمت الدراسة إلى المحاور التالية:

1- أساسيات حول الميزان التجاري وسياسة التجارة الخارجية.

2- العوامل المؤثرة على توازن الميزان التجاري.

3- تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري وأهم محدداته خلال الفترة 2000-2019

1- أساسيات حول الميزان التجاري وسياسة التجارة الخارجية.

يعتبر الميزان التجاري من أهم أجزاء ميزان المدفوعات وتتبع تطوراته يمكن من إعطاء صورة واضحة عن وضع الاقتصاد ودرجة تكيفه مع المتغيرات الداخلية والخارجية ومدى تدخل الدولة لتحقيق التوازنات.

1- 1 تعريف الميزان التجاري

يتعلق الميزان التجاري بتجارة السلع أي صادرات السلع وواردتها خلال الفترة محل الحساب أي تسجل فيه التجارة المنظورة أي صادرات وواردات السلع وتسجل فيه الصادرات السلعية دائنة أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيت يترتب عليها خروج نقد أجنبي.[1] كما يعبر الميزان التجاري عن رصيد الصادرات والواردات من البضائع أو هو رصيد العمليات التجارية أي المبيعات والمشتريات من السلع والخدمات وهذا المعنى الواسع للميزان التجاري.[2] في حين الصادرات تعرف على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم استعماله داخل البلد وإنما يصدر إلى الخارج،[3] أي ذلك الجزء المباع إلى العالم الخارجي وهو يمثل الطلب على الناتج الوطني.[4] فالصادرات هي احد مكونات الطلب الكلي وبالتالي فهي تحفز النمو[5] . أما الواردات فينظر الاقتصاديون إليها على أنها عنصر من عناصر التسرب في تيار الدخل و الإنفاق لأنها تعني إحلال المنتجات الأجنبية محل المنتجات الوطنية في إشباع جزء من الطلب الكلي.[6] من ناحية أخرى إن انخفاض الطلب على السلع المحلية وارتفاع الطلب على السلع الأجنبية يعني تدهور الميزان التجاري.[7]

1- 2 أهمية الميزان التجاري

يعتبر رصيد الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة نابعة من كون أن الدولة التي يكون لديها فائض في الميزان التجاري تصدر أكثر مما تستورد، مما يعني أن حجم الإنتاج يكون فيها عاليا، وان لبضائعها سعرا تنافسيا وجود في السوق المحلية والخارجية وهذا ما يساهم في ارتفاع في مستوى الإنتاج والتشغيل المحليين، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو عالية.[8]

1- 3 سياسة التجارة الخارجية

لكل دولة سياسة تجارية خاصة بها تتحدد حسب ظروفها وأهدافها الاقتصادية وطبيعة اقتصادها وبالنظر للسياسة التجارية للجزائر نجدها مرت بعدة مراحل بين الحماية والتجارة الخارجية منذ سنة 1994 كخطوة لتحرير المبادلات الخارجية، فسياسة التجارة الخارجية

هي مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وتحقيق هدف التوازن الخارجي. [9]

وتنقسم السياسة التجارية إلى :

*سياسة حماية التجارة الخارجية: وتعرف على أنها تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية، إضافة إلى قيام الحكومة بتقييد حركة التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات. [10]

*سياسة حرية التجارة الخارجية : يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية يعني التخلي عن وضع القيود على التجارة الخارجية وأسعار الصرف من خلال وضع جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة اتجاه الحياد وتستغرق هذه العملية وقتا طويلا نظرا لظروف كل بلد. [11]

وهناك أنواع من الأدوات لسياسة التجارة الخارجية تستخدمها الدولة وتقسم هذه الأدوات إلى نوعين من القيود تعريفية وغير تعريفية ،فالقيود التعريفية تتمثل في التعريفات أو الضرائب على الاستيراد وهناك حالات على الصادرات، أما القيود الغير تعريفية تتمثل في العديد من السياسات كالقيود الكمية وسياسات الإغراق والدعم والرقابة على الصرف وهناك إجراءات إدارية فنية وتنظيمية. [12]

2- العوامل المؤثرة على توازن الميزان التجاري.

للميزان التجاري اثرين الأول هو الفائض والثاني هو العجز فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية للاقتصاد المعني، فهو يشير أولا لحصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطاته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية، وتقوية عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تصديرها، في حين العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير الحاجات. [13]

غير أنه لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد أو العجز في غير صالح البلد قبل التطرق إلى الأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض والعجز في الميزان التجاري. [14]

ومن بين أهم العوامل المؤثر على الميزان التجاري نذكر مايلي:

2-1 **سعر الصرف**: يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي كما يعرف على انه عدد من لعملة الأجنبية التي تدفع ثمنا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية، [15] ومنه يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وفي حالة تخفيض

سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وبالتالي تصبح أسعار الواردات اقل جاذبية،[16] ونادرا ما تلجأ الدولة إلى رفع العملة في حين يظهر أثر تخفيض العملة على الصادرات والواردات كما يلي:

* **أثر تخفيض العملة على الصادرات**: يترتب على تخفيض قيمة العملة جعل أسعار الصادرات(السلع المحلية الموجهة للتصدير) أرخص نسبيا مقومة بالعملة الأجنبية ومن ثم زيادة الطلب على الصادرات وبالتالي زيادة كمية الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد.[17]

* **أثر تخفيض العملة على الواردات**: يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أعلى نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، و من ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية مما يساهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.[18]

2- 2 **التضخم وتغيرات أسعار الفائدة**: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية ونظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا وبالتالي انخفاض الصادرات وزيادة الواردات من ناحية أخرى إن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي مما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات وفي حالة انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال وبدوره يؤدي إلى تراجع العملية الإنتاجية وبالتالي تراجع الصادرات ومنه تأثر الميزان التجاري سلبا.[19]

2- 3 **معدل نمو الناتج المحلي** : فزيادة الدخل في الدولة المعنية سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وبالعكس في حالة كون هناك انخفاض في الدخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري والاتجاه به إلى حدوث اختلال.

2- 4 **سعي الدول المتخلفة إلى السير في طريق التنمية الاقتصادية**: وهذا من خلال مجموعة من البرامج التنموية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي زيادة الواردات خصوصا المواد والتجهيزات التي تساهم في التنمية مما يؤثر في الميزان التجاري.[20]

2-5 أسباب هيكلية وأسباب دورية : الأسباب الهيكلية هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي وتتأثر بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي، أما الأسباب الدورية تشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري أي حسب الدورات الاقتصادية التي تميز بها.[21]

3- تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري وأهم محدداته خلال الفترة 2000-2019.

عرفت الجزائر وبداية من سنة 2000 تحسنا ملحوظا واستقرارا في وضعية الاقتصاد مقارنة لما كانت عليه سابقا نتيجة الأزمات التي شهدتها الأسواق النفطية العالمية و ما نتج عنها من أثار سلبية على الاقتصاد الجزائري و بالتحديد على وضعية الميزان التجاري باعتباره الركيزة

الأساسية للاقتصاد الوطني سواء في جانب الواردات أو جانب الصادرات وبالتالي فأي صدمة نفطية قد تشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري وهذا ما أكدته الأزمة النفطية سنة 2014.

3-1 - تطور الميزان التجاري وأسعار النفط خلال الفترة 2000-2019

جدول رقم (1): تطور وضعية الميزان التجاري خلال- 2000-2008 -

الوحدة: مليون دولار

البيان	نوع الصادرات		إجمالي الصادرات (FOB)	الواردات (CAF)	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية%
	محروقات	خارج المحروقات				
2000	21419	612	22031	9173	12858	240
2001	18484	648	19132	9940	9192	192
2002	18091	734	18825	12009	6816	157
2003	23939	673	24612	13534	11078	182
2004	31302	781	32083	18308	13775	175
2005	45094	907	46001	20357	25644	226
2006	53429	1184	54613	21453	33157	255
2007	58831	1334	60163	27631	32532	218
2008	77361	1937	79298	39479	39819	201

Source:Direction Générale des Douanes: STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIUERDE L`ALGERIE période (1963-2010 - date 22/09/2020. H 18 :30

من خلال الجدول (1) يلاحظ أن رصيد الميزان التجاري حقق فائضا موجبا خلال الفترة 2000-2008 تراوح بين الارتفاع والانخفاض كان لصادرات المحروقات الدور الكبير في تحديد هذه الوضعية التي عرفت هي الأخرى ارتفاع وانخفاض تزامنا مع تقلبات أسعار النفط كما يوضحه الجدول رقم(2):

جدول رقم(2) تطور صادرات المحروقات في ظل تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2008

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008

سعر البرميل$	28,5	24,85	25 ,24	29,03	38,66	54,64	65,85	74,5	99,97
صادرات المحروقات مليون دولار	21419	18484	18091	23939	31302	45094	53429	58831	77361

Source :https://www.bank-of-algeria.dz Rapport annuel (2004-2008) ,date 22/09/2020, H 14:50 - DGD

أين سجل رصيد الميزان التجاري سنة 2000 فائض بقيمة 12858 مليون دولار، ليسجل تراجع سنتي 2001 و 2002 قدر بـ 9192 و6816 مليون دولار على التوالي ويعود هذا الانخفاض الى تراجع حصيلة الصادرات وخاصة صادرات النفط تحت تأثير انخفاض أسعار النفط، ليحقق رصيد الميزان التجاري ارتفاع متصاعد ابتداءا من 2003 الى 2008 اذ سجل أعلى قيمة له سنة 2008 بقيمة 39819 مليون دولار و هذا راجع الى ارتفاع أسعار النفط مؤديا بذلك الى ارتفاع صادرات المحروقات.

من ناحية أخرى شهدت الواردات ارتفاعا متصاعد منذ سنة 2000 الى 2008 نتيجة زيادة الطلب على السلع والتجهيزات الاستثمارية مع بداية انطلاق تنفيذ برنامج الدعم الاقتصادي وضعف الإنتاج الداخلي على تلبية الطلب المحلي، و هذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (1) وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2008

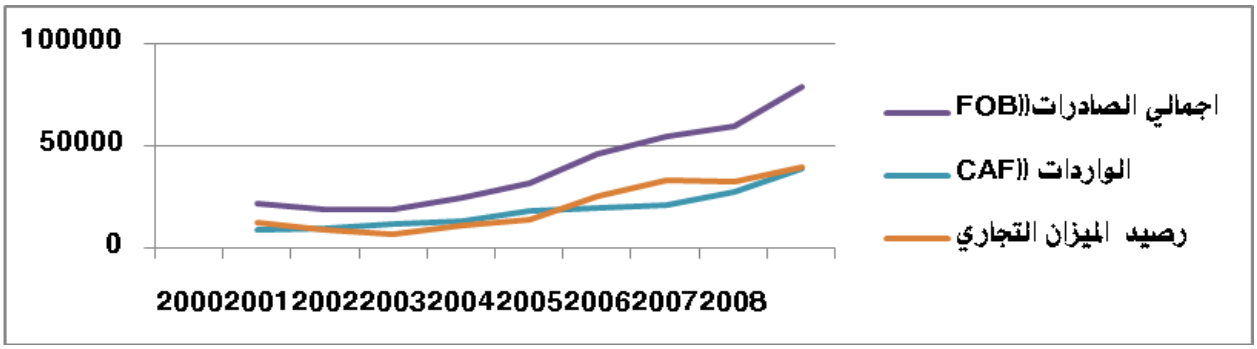

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم(1)

جدول رقم (3): تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2009-2014

الوحدة : مليون دولار

البيان	نوع الصادرات		إجمالي الصادرات (FOB)	الواردات (CAF)	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية%
	محروقات	خارج المحروقات				
2009	44128	1066	45194	39294	5900	115
2010	55527	1526	57053	40473	16580	141
2011	71427	2062	73489	47247	26242	156
2012	69804	2062	71866	50376	21490	143
2013	62960	2014	64974	55028	9946	118

2014	60304	2582	62886	58580	4306	107

Source:Direction Générale des Douanes: STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIUERDE L`ALGERIE période :(2009-2014), date 22/09/2020 , H :1830

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ انخفاض رصيد الميزان التجاري سنة 2009 (5900 مليون دولار) مقارنة بما كان عليه سنة 2008 (39819 مليون دولار) وهذا راجع إلى تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على أسعار النفط نتج عنه تراجع صادرات المحروقات ، ليتحسن رصيد الميزان التجاري سنة 2010 لكن هذا التحسن لم يستمر ليسجل أدنى قيمة له سنة 2014 (4306 مليون دولار) تزامنا مع تراجع أسعار النفط وهذا ما يوضحه الجدول رقم (4):

جدول رقم(4) تطور صادرات المحروقات في ظل تطور أسعار النفط خلال الفترة 2009–2014

البيان /السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر البرميل $	62,25	80,15	112,94	111,04	108,97	100,23
صادرات المحروقات مليون دولار	44128	55527	71427	69804	62960	60304

Source: https://www.bank-of-algeria.dz Rapport annuel (2014-2010) , date 22/09/2020, H 15:00, DGD

اذ يظهر جليا من خلال الجدول رقم (4) تقلبات صادرات المحروقات تبعا لتقلبات أسعار النفط، كما يبن الشكل الموالي رقم (2) العلاقة الطردية بين إجمالي الصادرات والتي تغلب عليها صادرات المحروقات ورصيد الميزان التجاري، مع استمرار ارتفاع في حجم الواردات خلال هذه الفترة وذلك نتيجة استمرار السياسة التوسعية وزيادة الطلب على السلع الأجنبية.

شكل رقم(2): تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2009–2014

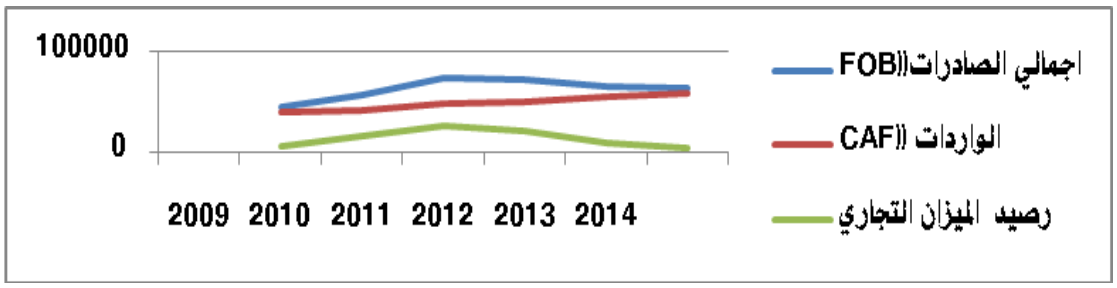

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم(3)

جدول رقم (5): تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة –2015–2019 الوحدة: مليون دولار * إحصائيات مؤقتة

البيان	نوع الصادرات		إجمالي الصادرات (FOB)	الواردات (CAF)	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية%
	محروقات	خارج المحروقات				
2015	32699	1969	34668	51702	17034-	67
***2016**	27102	1781	28883	46727	17844-	62
2017	33261	1930	35191	46059	10868-	76

2018	38871.75	2925.57	41797.32	46330.21	4532.89-	90.22
*2019	33243.17	2580.37	35823.54	41934.12	6110.57-	85.43

Source:Direction Générale des Douanes: STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIUERDE L`ALGERIE période (2015-2016-2019, date 22/09/2020 ,H 18:50

- https://www.andi.dz (période 2017), date 22/09/2020 ,H :1855

كما يبين الجدول رقم(5) تسجيل الميزان التجاري عجز خلال الفترة 2015-2019 ويعود هذا الوضع إلى تأثير الأزمة النفطية 2014 الحادة وانهيار أسعار النفط مسببا ذلك تراجع حجم صادرات المحروقات وهذا ما يوضحه الجدول رقم (6)

جدول رقم(6) تطور صادرات المحروقات في ظل تطور أسعار النفط خلال الفترة 2015-2016

البيان /السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
سعر البرميل $	53,06	45,005	54,053	/	/
صادرات المحروقات مليون دولار	32699	27102	33261	38871,75	33243,17

Source:https://www.bank-of-algeria.dz Rapport annuel (2015-2017) ,date 22/09/2020, H 15:50, DGD

ونتيجة لهذه الوضعية و التي أثرت سلبا على الاقتصاد دفع بالحكومة الجزائرية للقيام بعدة إجراءات لعلاج الخلل في الميزان التجاري كسياسة تخفيض العملة و تسقيف حجم الواردات.

شكل رقم (3) وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2015-2019*

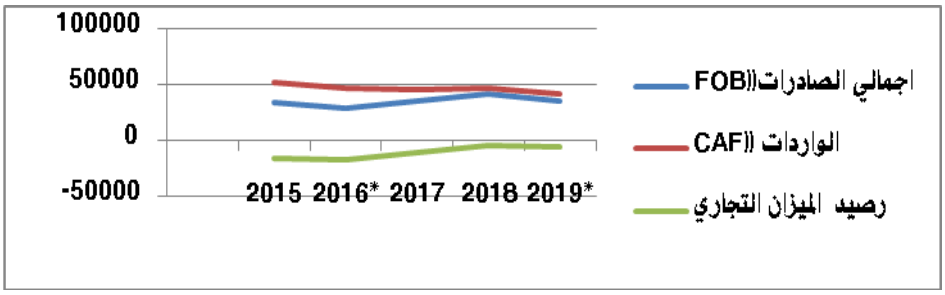

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم(5)

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم(1) و(3) و(5) الارتفاع المستمر في الصادرات خارج المحروقات اغلب فترة الدراسة2000-2014 وذلك لسعي الجهات المعنية لدعم وترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أن مساهمتها وتأثيرها يبقى ضئيل في حين سجلت تراجع منذ سنة 2015 وعدم قدرتها على علاج خلل الميزان التجاري خلال هذه الفترة.

3-2- تقلبات سعر الصرف ونمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وأثره على الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2019

تولي الجزائر أهمية بالغة لسياسة سعر الصرف إذ شهدت عدة تعديلات تزامنت والإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1986 و إتباعها لنظام الصرف العائم المدار منذ سنة 1994 وكان الهدف من هذه التعديلات هو تصحيح الاختلالات وترقية الصادرات خارج المحروقات إضافة إلى السيطرة على حجم الواردات.

الجدول رقم (7) تطور حصيلة الصادرات خارج المحروقات تبعا لتطور أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000–2019

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
متوسط سعر الصرف US/DA	75.25	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29	64.58	72.64
صادرات خارج المحروقات مليون دولار	612	648	734	673	781	907	1184	1332	1937	1066
البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
متوسط سعر الصرف US/DA	74.38	92.93	77.53	79.36	80.57	100.69	109.44	110.97	116.59	119.35
صادرات خارج المحروقات مليون دولار	1526	2062	2062	2014	2582	1969	1781	1930	2925.57	2580.37

Source:https//www.albankadawli.org.data ,date 13/10/2020 , H 10:30 , DGD

تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة سياسة تلجأ إليها الدولة لإعادة التوازن في الميزان التجاري من خلال زيادة حصيلة الصادرات (انخفاض قيمتها) وانخفاض حجم الواردات لنقص الطلب عليها (ارتفاع قيمتها) ومن خلال الجدول رقم (7) نلاحظ انخفاض قيمة العملة خلال الفترة 2000–2002 ، لتتحسن منذ سنة 2003الى سنة 2008 مسجلة أحسن قيمة لها سنة 2008 ويعود هذا التحسن إلى الارتفاع والتحسن الذي شهدته أسعار النفط، لتشهد قيمة العملة منذ 2009 انخفاض في قيمتها جراء تأثير الأزمة المالية العالمة ونظرا لتسجيل الميزان التجاري لعجز منذ سنة 2015 جدول رقم (5) تدخلت السلطات الجزائرية لتصحيح هذا الاختلال عن طريق تخفيض قيمة العملة الا انه ما يلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (7) هو ارتفاع ضئيل في حجم صادرات خارج المحروقات منذ سنة 2000 الى سنة 2014 وتراجعها سنتي 2015 و2016 على التوالي مع تسجيل الواردات ارتفاع متصاعد خلال نفس الفترة 2000-2014 وهذا ما يبينه جدول رقم (1) و(3) و(5) مع تراجعها خلال الفترة2015-2019، مما يبين عدم نجاح سياسة سعر الصرف في تحقيقها لهدفها ويرجع ذلك لسيطرة قطاع المحروقات وخضوعها لتقلبات سعر النفط.

جدول رقم (8) نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنويا) خلال الفترة 2000–2019

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة نمو BIP% سنويا	%3.80	%3	%5.60	%7.20	%4.30	%5.90	%1.70	%3.40	%2.39	%1.60
البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة نمو BIP% سنويا	%3.60	%2.90	%3.40	%2.80	%3.80	%3.70	%3.20	%1.29	%1.4	%0.80

Source:https//www.albankadawli.org.data ,date 13/10/2020 , H 10:30

– الفترة 2000–2014: تميزت هذه الفترة بتنفيذ ثلاث برامج تنموية (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001–2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009 وبرنامج توطيد النمو 2010–2014) نتيجة تحسن الوضعية المالية حقق فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبة له سنة 2003 بـ 7,20% ليتراجع في السنوات الموالية وحدوث تباطؤ في النمو وصل أدنى نسبة له سنة 2009 (1,60%) وهذا راجع للركود الذي شهده الاقتصاد سنة 2009 و واكبت التطورات في نمو نسب الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الموالية الزيادة في الصادرات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط و زيادة في الواردات نتيجة ضعف الإنتاج المحلي على تلبية الطلب المتزايد، من ناحية أخرى شهد معدل التضخم عدة تقلبات تزامنا مع انطلاق البرامج التنموية مقارنة بأدنى نسبة له سنة 2000(0.3 %)لتصل سنة 2012 إلى 8.9%كأعلى نسبة له بسبب ارتفاع كتلة الأجور و أسعار المنتجات الغذائية و أسعار المواد المستوردة (تضخم مستورد).

– الفترة 2015–2019: مع استمرار تنفيذ برامج التنمية (البرنامج الخماسي 2015–2019) و عدم استقرار حصيلة الصادرات اثر الأزمة النفطية 2014 وتسجيل الميزان التجاري لعجز منذ سنة 2015 و تراجع في قيمة الدينار الجزائري خلال هذه الفترة سجل تراجع في نسب النمو للناتج المحلي الإجمالي السنوي وصل إلى 0.08 % سنة 2019 في حين عرفت معدلات التضخم تراجع سنتي 2013و2014 لترتفع منذ سنة 2015 ووصلت سنة 2016 إلى 6,4%كما يوضحه الشكل الموالي :

شكل رقم (4) تطور معدل التضخم بالنسبة المئوية

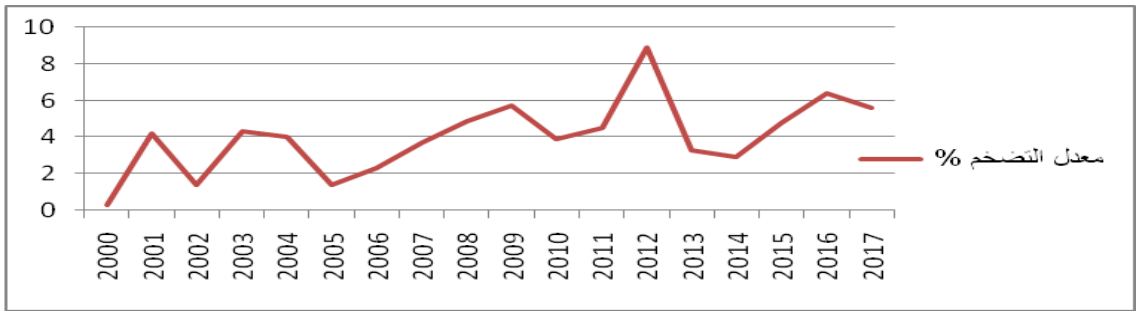

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات

https://m.marefa.org/ اقتصاد الجزائر date 02/12/2020, H 14:30

وفي ظل الجهود الرامية للتحكم في الضغوط التضخمية قدر معدل التضخم سنة 2019 (1.95%) حسب إحصائيات وزارة المالية .

وما يمكن استنتاجه أن الناتج المحلي الإجمالي يتغير بتغير أسعار النفط وهذا يرجع لسيطرة صادرات المحروقات واعتماد الدخل الوطني عليه كما يؤثر التضخم بشكل كبير على الصادرات ويحد من القدرة التنافسية في ظل ارتفاع تكلفة عناصر الإنتاج ويقلص الفائض في الميزان التجاري كما يؤثر على القدرة الشرائية للنقود ما يؤدي إلى التأثير على الحالة الاقتصادية ومع ضعف القطاع المالي الجزائري يمكن القول إن تأثير أسعار الفائدة ظل ضعيف.

3-3 هيكل التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000–2019

3-3-1 التركيب السلعي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2000–2019

يعبر التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد فكلما تنوعت مكوناته وتوزعت نسبتها على اكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور قطاع الإنتاج وقدرته على المنافسة .

الجدول رقم(9): تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000–2008

الوحدة : مليون دولار

البيان /السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المحروقات	21419	18484	18091	23939	31302	45094	53429	58831	77361
خارج المحروقات	612	648	734	673	781	907	1184	1332	1937
المنتوجات الغذائية	32	28	35	48	59	67	73	88	119
منتوجات خام	44	37	51	50	90	134	195	169	334
منتوج نصف مصنع	465	504	551	509	571	651	828	993	1384
سلع وتجهيزات زراعية	11	22	20	1	/	/	1	1	1
سلع وتجهيزات صناعية	47	45	50	30	47	36	44	46	67
سلع استهلاكية غير غذائية	13	12	27	35	14	19	43	35	32
المجموع	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	60163	79298

Source: Direction Générale des Douanes: STATISTIQUES DU COMMERCEEXTERIUERDE L`ALGERIE période (1963-2010) ,date 22/09/2020 ,H :1830

من خلال تحليل بنية أو التركيب السلعي للصادرات و بناءا على معطيات الجدول (9) نلاحظ إجمالي الصادرات ينقسم إلى صادرات المحروقات وصادرات خارج المحروقات مع هيمنة قطاع المحروقات وتمثيلها للنسبة العظمى من إجمالي الصادرات تفوق 97% في حين نجد أن صادرات خارج المحروقات تتمثل في المنتوجات نصف مصنعة والغذائية ومنتجات خام إضافة إلى سلع وتجهيزات صناعية وزراعية وسلع استهلاكية غير غذائية والتي تتراوح بين 2% و 3%، وهذا ما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم (5): تركيب صادرات الجزائر خلال الفترة 2000–2008

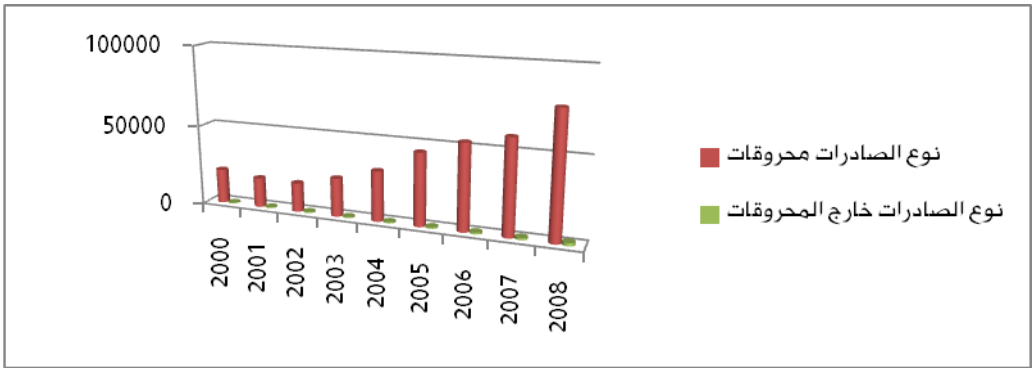

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم(9)

الجدول رقم(10): تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2009-2014

الوحدة : مليون دولار

البيان /السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات	44128	55527	71427	69804	62960	60304
خارج المحروقات	1066	1526	2062	2062	2014	2582
المنتوجات الغذائية	113	315	355	315	402	323
منتوجات خام	170	94	161	168	109	109
منتوج نصف مصنع	692	1056	1496	1527	1458	2121
سلع وتجهيزات زراعية	/	1	/	1	/	2
سلع وتجهيزات صناعية	42	30	35	32	28	16
سلع استهلاكية غير غذائية	49	30	15	19	17	11
المجموع	**45194**	**57053**	**73489**	**71866**	**64974**	**62886**

Source :Direction Générale des Douanes: STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIUERDE L`ALGERIE période (2009-2014, date 22/09/2020 ,H :1830

ما يلاحظه من الجدول رقم(10) بقاء التركيب السلعي للصادرات كما كان عليه في الفترة 2000-2008 مع تسجيل انخفاض صادرات المحروقات سنة 2009 إلى 44128 مليون دولار بسبب تأثير الأزمة المالية 2008 على أسعار النفط وتراجع الطلب العالمي إلا أن نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات تظل مرتفعة بحوالي 97.64% إلا أن هذا التحسن لم يستمر وبدأ في التراجع وصل سنة 2014 نسبة 95.89%، من ناحية أخرى استمرت صادرات خارج المحروقات في ارتفاع وصلت إلى 4.11% سنة 2014 كان للمنتوجات نصف مصنعة دور كبير في تشكيلها تليها المنتجات الغذائية ثم منتوجات الخام و السلع والتجهيزات الصناعية و سلع استهلاكية غير غذائية بنسب متفاوتة وضئيلة مع استمرار غياب قطاع الزراعة.

الشكل رقم(6): التركيب السلعي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2009-2014

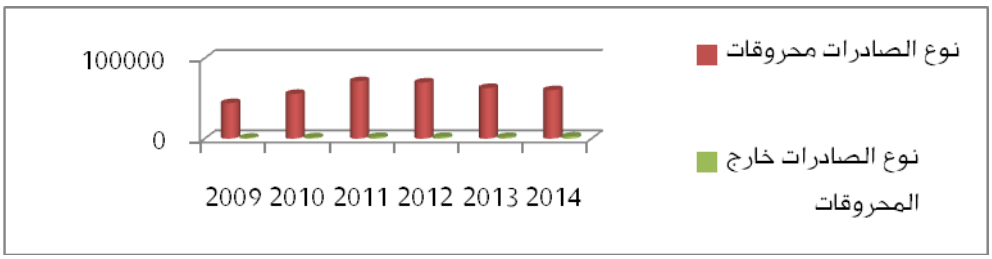

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم(10)

الجـــدول رقـــم(11): تطـــور التركيـــب الســـلعي للصـــادرات الجزائريـــة خـــلال الفـــترة 2015-2019*

الوحدة : مليون دولار *إحصائيات مؤقتة

البيان /السنوات	2015	*2016	2017	2018	*2019
المحروقات	3269	27102	33261	38871.75	33243.17
خارج المحروقات	1969	1781	1930	2925.75	2580.37
المنتوجات الغذائية	235	327	349	373.77	407.86
منتوجات خام	106	84	73	92.39	95.95
منتوج نصف مصنع	1597	1299	1410	2335.58	1956.92
سلع وتجهيزات زراعية	1	/	0.29	0.31	0.25
سلع وتجهيزات صناعية	19	53	78	90.1	82.97
سلع استهلاكية غير غذائية	11	18	20	33.42	36.42
المجموع	**34668**	**28883**	**35191**	**41797.32**	**35824.54**

Source :Direction Générale des Douanes:STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIUERDE L`ALGERIE période (2015-2016-2019 date 22/09/2020 ,H18: 50

-https://www.andi.dz (période 2017), date 22/09/2020 ,H :1855

عرفت هذه الفترة تسجيل عجز في الميزان التجاري نتيجة تراجع إجمالي الصادرات وبالتحديد صادرات المحروقات تحت تأثير الأزمة النفطية سنة 2014 واستمر هذا الانخفاض في صادرات المحروقات مسجلة أسوأ نسبة لها سنة 2019* كما بينت النتائج المؤقتة 92.8% في حين نلاحظ صادرات خارج المحروقات عرفت ارتفاع في نسبة مساهمتها إلى 7.2%كنتائج مؤقتة لسنة 2019 رغم تراجع قيمتها .

الشكل رقم (07): التركيب السلعي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2015-2019*

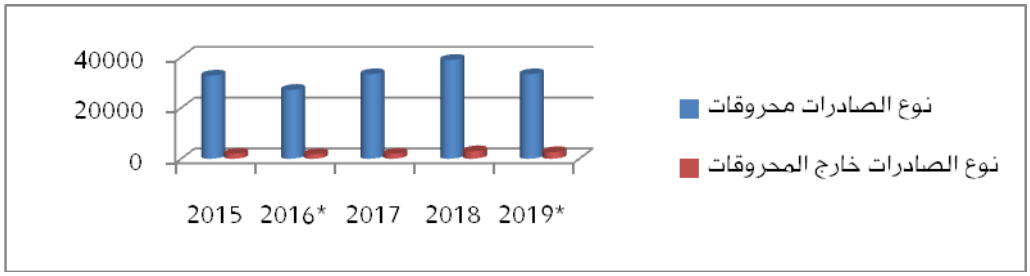

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم(11)

3-3-2 التركيب السلعي لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2019

إن تحليل التركيب السلعي للواردات له أهمية في توضيح طبيعة و تطور الاقتصاد ودرجة ارتباطه وتبعيته للعالم الخارجي وقصور الطاقات الإنتاجية عن تلبية حاجاته.

الجدول رقم (12): التركيب السلعي لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2008 الوحدة : مليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المنتوجات الغذائية	2415	2395	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813
الطاقة	129	139	145	114	173	212	244	324	594
منتوجات خام	428	478	562	689	784	751	843	1325	1394
منتوج نصف مصنع	1655	1872	2336	2857	3645	4088	4934	7105	10014
سلع وتجهيزات زراعية	85	155	148	129	173	160	96	146	174
سلع وتجهيزات صناعية	3068	3435	4423	4955	7139	8452	8528	8534	13093
سلع استهلاكية غير غذائية	1393	1466	1655	2112	2797	3107	3011	5243	6397
المجموع	**9173**	**9940**	**12009**	**13534**	**18308**	**20357**	**21456**	**27631**	**39479**

Source:Direction Générale des Douanes: STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIUERDE L`ALGERIE période (1963-2010) , date 22/09/2020 ,H :1830

يبين الجدول أعلاه تركيبة واردات الجزائر التي تميزت بالتنوع والارتفاع المستمر طوال الفترة 2000-2008 وتمثلت في المنتوجات الغذائية والطاقة ومنتوجات خام ونصف مصنعة وتجهيزات صناعية وزراعية وسلع استهلاكية غير غذائية وهذا الارتفاع مس جميع الأصناف .

الجدول رقم (13): التركيب السلعي لواردات الجزائر خلال الفترة 2009-2014

الوحدة : مليون دولار

البيان/السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014

المنتوجات الغذائية	5863	6058	9850	9022	9580	11005
الطاقة	549	955	1164	4955	4385	2879
منتوجات خام	1200	1409	1783	1839	1841	1891
منتوج نصف مصنع	10165	10098	10685	10629	11310	12852
سلع وتجهيزات زراعية	233	341	387	330	508	658
سلع وتجهيزات صناعية	15139	15776	16050	13604	16194	18961
سلع استهلاكية غير غذائية	6145	5836	7328	9997	11210	10334
المجموع	**39294**	**40473**	**47247**	**50376**	**55028**	**58580**

Source:Direction Générale des Douanes: STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIUERDE L`ALGERIE période (2009-2014, date 22/09/2020 ,H :1830

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ استمرار ارتفاع حجم الواردات خلال الفترة 2009-2014 مع محافظتها على نفس التركيبة للفترة 2000-2008 واحتلال سلع التجهيزات الصناعية المرتبة الأولى طوال الفترة مع استمرار ارتفاعها وصلت إلى 18961 مليون دولار سنة 2014 بينما نجد المرتبة الثانية كانت من نصيب المنتوجات نصف مصنعة التي شهدت هي الأخرى ارتفاع وقدرت قيمتها سنة 2014 بـ 12852 مليون دولار تليها المنتوجات الغذائية التي شهدت ارتفاع في قيمتها ووصلت إلى 11005 مليون دولار سنة 2014 إضافة إلى استمرار ارتفاع سلع استهلاكية غير غذائية ومنتوجات الخام ويفسر استمرار ارتفاع حجم الواردات إلى البرامج التنموية المعتمدة من طرف الدولة لتحقيق التنمية منذ 2001 كان لها الأثر الرئيسي لزيادة حجم الواردات، من ناحية أخرى نجد واردات الجزائر من سلع وتجهيزات الزراعية والطاقة عرفت ارتفاعا في قيمتها رغم نسبها الضئيلة .

الجدول رقم (14): التركيب السلعي لواردات الجزائر خلال الفترة 2015-2019*

* الوحدة : مليون دولار إحصائيات مؤقتة

البيان/السنوات	2015	2016*	2017	2018	2019*
المنتوجات الغذائية	9316	8224	8438	8573.58	8072.3
الطاقة	2376	12292	14504	1078.1	1436.2
منتوجات خام	1560	1559		1900.25	2012.2
منتوج نصف مصنع	12034	11482		10965.84	10297.52
سلع وتجهيزات زراعية	664	501	14606	564.76	457.7
سلع وتجهيزات صناعية	17076	15394		16488.96	13202.4
سلع استهلاكية غير غذائية	8676	8275	8511	6761.7	6455.8
المجموع	**51702**	**46727**	**46059**	**46330.21**	**41934.12**

Source:Direction Générale des Douanes: STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIUERDE L`ALGERIE période (2015-2016-2019date 22/09/2020 ,H 18:50

-https://www.andi.dz (période 2017), date 22/09/2020 ,H :1855

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه تراجع في حجم الواردات خلال الفترة 2015-2019 رغم تسجيل ارتفاع طفيف سنة 2018، وهذا الانخفاض مس جميع أصناف. فالفترة 2015-2019 شهدت تراجع في إجمالي الصادرات وخاصة المحروقات وذلك لأسباب خارجية لا يمكن التحكم فيها (تقلبات أسعار النفط) نتج عنه تسجيل عجز في الميزان التجاري مما أدى إلى قيام الجهات المعنية بتسقيف فاتورة الواردات كإجراء داخلي يمكن التحكم فيه وترشيد الإنفاق إضافة إلى إجراءات تخفيض العملة.

الخلاصة:

من خلال دراستنا للميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه وعرضنا لتطور وضعية الميزان التجاري الجزائري والهيكل السلعي لكل من الصادرات والواردات خلال الفترة 2000-2019 توصلنا إلى النتائج التالية:

- الميزان التجاري حقق فائض خلال الفترة 2000-2014 كان لصادرات المحروقات الدور الرئيسي في تكوين هذا الفائض الذي تراوح بين الارتفاع والانخفاض نتيجة تقلبات أسعار النفط ليشهد الميزان التجاري الجزائري عجز منذ سنة 2015 تحت تأثير الأزمة النفطية 2014 وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى (صادرات المحروقات لها دور كبير في تحديد وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2019 في ظل ضعف هيكل الإنتاج وعدم تنوعه).

- اعتماد الاقتصاد الجزائري على إنتاج وتصدير مادة وحيدة وهي المحروقات (أحادي التصدير) والتي تخضع لمتغيرات خارجية لا يمكن التحكم فيها (أسعار النفط) وضعف الإنتاج المحلي شكل خطرا على توازن الميزان التجاري الجزائري عكست مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري، ومع تدهور قيمة العملة المحلية في ظل تحرير التجارة الخارجية جعل سياسة سعر الصرف ليس لها أي تأثير و عدم فعاليتها في علاج الاختلال واستمرار العجز إلى سنة 2019 مع تراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا تأكيدا لما جاءت به الفرضية الثانية(تشكل تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات عائقا أمام تحقيق توازن الميزان التجاري في ظل تقلبات أسعار النفط وأسعار الصرف وتحرير قطاع التجارة الخارجية).

- انعكس ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري بتحسن الوضعية المالية مكنته من تنفيذ سياسة إنفاقيه توسعية وتنفيذ برامج تنموية لترقية الصادرات خارج المحروقات مما ساهم في زيادة حجم الواردات (ضعف الجهاز الإنتاجي) وزيادة في معدلات التضخم.

-أثر ارتفاع سعر النفط على نمو الناتج المحلي في الجزائر من خلال تحقيق إيرادات مالية تم توظيفها لتحقيق التنمية الاقتصادية مما ساهم في زيادة حجم الواردات

- عدم نجاح سياسة التخفيض في علاج خلل الميزان التجاري الجزائري ويعود ذلك افتقار اقتصاد الجزائر الى التنويع و هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات.

-كان الهدف من تحرير قطاع التجارة الخارجية هو تحسين وضع الميزان التجاري وتصريف الفائض إلا أن ارتباط اقتصاد الجزائر بقطاع النفط وعدم التنويع في هيكل الإنتاج جعله رهين تقلبات أسعار النفط و دفع الواردات إلى الارتفاع وعدم الاستفادة من تحرير قطاع التجارة الخارجية.

-الإصلاحات المنفردة كتخفيض قيمة العملة وتحرير قطاع التجارة وتنفيذ سياسة تنموية توسعية ليست كافية بل يجب أن يكون هناك تناسق بين السياسات لترقية الصادرات خارج المحروقات وتنويع هيكل التجارة الخارجية.

-التوصيات:

نظرا لهشاشة الاقتصاد وعدم قدرته على الصمود أمام الهزات الخارجية لابد من تنويع الصادرات الذي أصبح لا مفر منه لتجنب خطر التبعية لمنتج واحد وهو المحروقات وإحداث تغيير في التركيبة السلعية للاقتصاد وإيجاد بدائل أخرى، و ضرورة البحث عن مصادر تمويل جديدة لتجنب مخاطر تقلبات أسعار النفط التي تعتمد عليه في تكوين إيراداتها، إضافة إلى دعم القطاع الزراعي والصناعي ورفع الكفاءة الإنتاجية و القدرة التنافسية لباقي القطاعات و تحفيز المؤسسات الصغير والمتوسطة لدعم الاقتصاد واستغلال الإمكانيات المتاحة و وضع إستراتيجية هادفة وواضحة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتفعيل الاتفاقيات المبرمة مع الدول العربية وباقي الدول وجعلها أكثر تأثير.

الإحالات والمراجع

[1] : السيد أحمد محمد السريتي، (2009)، ***التجارة الخارجية***، الدار الجامعية، ص 231 .

[2] : خالد بورحلي، كريم بوروشة، و محمد لحسن علاوي، (جوان, 2020)، **العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري في الجزائر : دراسة قياسية للفترة 1970-2017**، *مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال ، 06* (04)، صفحة 318.

[3] : خليفة برايس، (2013/2012)، **دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2010**، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر: الجزئر 3، ص37.

[4] : عمر صخري، (2008/05)، ***التحليل الاقتصادي الكلي***، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 130.

[5] : Patrik, Messerlin, (2011, mai 19), **commerciale et politique de change:possibilités et contraites dans une petite économie ouverte-le cas de la Hongrrie**, Doctorat, Sciences économiques: Institut d' Etudes politiques de paris , p 57.

[6] : محمد بدر الدين، و عبد النور أحمد، (2019)، **تقدير دالة الطلب على الواردات في السودان خلال الفترة 1998-2017**، *مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، 22* (02)، ص 386.

[7] : Dolores Guillo, Maria, (2001), **The trade balance and the terms of in a two-country two-sector OLG economy**, *Spainish Economic Review , 3*, p 72.

[8] : بن مسعود سعاد، و الحدي نجوية، (2020)، **أثر تغيرات أسعار النفط على وضعية الميزان التجاري في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1986-2016)**، *مجلة ادارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، 06* (01)، ص 207.

[9] : شليحي الطاهر، (جوان, 2020)، **التجارة الخارجية للجزائر و أهم تحياته خلال الفترة 2000-2018**، ***مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، 21*** (01)، ص 89.

[10] : شعيب بونوة، و زهرة بن يخلف، (2010/12)، ***مدخل الى التحليل الاقتصادي الكلي***، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 106.

[11] : عبد الكامل بالحبيب، (2012/2011)، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية، غرداية: المركز الجامعي، ص 41.

[12] : بلقاسم زايري، ***المالية والتجارة الدولية ملخصات المحاضرات وتمارين منهجية***، *الجزء الثاني*، تلمسان: النشر الجامعي الجديد، ص262.

[13] : سيهام شباب، و أحمد بلجيلالي، (مارس, 2020)، **انعكاسات تقلبات الايرادات النفطية على الميزان التجاري و الموازنة العامة في الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2000–2018)**، *المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية* ، ص 27.

[14] : مسعود فريد، (2015)، **نظرة عن العجز في الميزان التجاري الجزائري**، *مجلة دراسات في الاقتصاد والمالية " مخبر الصناعات التقليدية" ، 04* (01)، ص 112.

[15] : مراد فريحة، و محمد قويدري، (2020)، **أثر تغيرات أسعار الفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000–2018**، *مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، 11* (02)، ص 111.

[16] : عماد سليمان، و محمد شريف، (2020)، أثر **الصادرات على الميزان التجاري في السودان: دراسة تحليلية للفترة 1976–2016**، *امبارك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم و التكنولجيا ، 11* (37)، ص 78.

[17] : فتيحة مختاري، (جوان, 2018)، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري**، *مجلة العلوم الادارية و المالية ، 02* (01)، ص ص، 15-16.

[18] : سارة بوسيس، و أحمد ضيف. (بلا تاريخ). **سياسات تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري و تأثيرها على الميزان التجاري دراسة تحليلية للفترة (2000–2017)**. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية القسم (أ) العلوم الاقتصادية و القانونية ، 12* (01)، صفحة 146.

[19] : عماد سليمان، و محمد شريف، مرجع سابق، ص 78.

[20] : مراد مصطفي، (2019/2018)، **واقع وافاق الميزان التجاري في ظل الانظمام المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر** –أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية تخصص علوم التسيير، الاغواط: جامعة عمار ثلجي، ص55.

[21] : سلمى دوحة، (2015/2014)، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه طور ثالث، تخصص تجارة دولية، بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص، 121-122.